

عصا البشير.. و ضربات الجزاء

مهدي النجار



لا يستهوننا الحديث في السياسة لأن كفاءتنا في هذا المجال ضعيفة ومنتفع كثيرا من دس أنوفنا في حقولها ولكن حين يدفك واقع الحال الى جمر السياسة لا بد أن تكون ردود أفعالك تتناسب مع وهج الجمر وحرارته. يستنفر أنت تعيش الالفية الثالثة من خلال شاشات التلفاز منظر هذا الزعيم الذي يصعد اكتاف الجماهير وهي تهتف له هتافا المعهود والمكرر والمطبوع على أسنة اهل المشرق كما اهل المغرب: «باروح بالدم ندفك يا البشير» يتنفخ الزعيم ويلوح بعصاه في الهواء جذلا، نساء: ترى لمن يلوح السيد البشير بعصاه؟ بالتأكيد لا يهش بها غنمه، ولا يلوح بها لشعبه لأن شعبه أستكان مثل كل شعوب الارض الإسلامية التي عرفت زعمائها جيدا قبل قرون. منذ ذلك التاريخ الغابر الذي زمجر الحجاج بوجه اهل الكوفة وصاح بهم: «أما والله لألوحنكم لحو العود ولأعصبنكم عصب السلمة ولأضربنكم ضرب غرائب الإبل». هكذا عرف الاستبداد العربي/الإسلامي كيف يمسك بتلابيب الحكم حتى لو اقتضى الأمر رفع العصا لضربك وأسنة السيوف وأول مايفعله بعد ما يتمكن من الحكم أن يصنع من الشعب عجيبة يلوحها في قبضته، يجعله يستسلم كما أن الأمر قد نزل من السماء، بالتأكيد لا يلوح السيد البشير بعصاه لألمبريايين لأنه يعرف كم هي حديثته حارة ويعرف جيدا معنى جبروتهم وقسوتهم ومن المعروف أن المستبد على استعداد لخلع ملابسه حتى الداخلية منها من أجل أن لا يفوض سلطانه ليزل هو وحده الأمر القهار. إذا كان السيد البشير لا يلوح بعصاه لشعبه ولا يلوح بها لألمبريايين، انن ياترى يلوح بها لمن؟ يقول التفاسيون أن بعض الناس يخفون توراتهم ولهمع بالطقفة في خزرات مسابحهم، أو بمدعاة شحمت أذانيهم وأنربنا أنوفهم... ترى هل يلوح السيد البشير بعصاه في الهواء من باب طرد الهواجس من نفسه، هو اجس فقدان السلطة... هذا جائز لأنه على مستوى العصور السالفة وعلى مستوى عصرنا الزاهن لاحتظنا ان المستبدين في ارض العرب والإسلام لم يتخلوا يوما عن سلطانتهم لانهم يعتقدون ان السلطة مثل قيصر البسهم اياه الله، لا يمكن ان يتزحزحا قيد أنملة عن مواقع الحكم إلا يعزم من الخارج، أما ان يرسل الله لهم عزرا فيل قبض ارواحهم أو تأتيمهم ضربة قوية من العقب الحديدية وهذه فهمها البيضض وفقا لنصيحة الزعيم اليمني عبد الله صالح: «أخلقوا ذنونكم قبل ان يخلقها غيركم» وطبعا الضربات الجزائية التي يسدها الخوارج (أمريكا وأوروبا) لزعماء الاستبداد ليس المقصود منها سواد عيون الشعوب الإسلامية إنما على الأغلب خوفا من هذه الشعوب ان تتعلم وتنفس عن غضبها وهي تعيش داخل مجتمعاتها عبثة مخلولة، محرومة من اللقمة والنسمة، خوفا من هذه الشعوب ان تسخط فتفرق اليباس والأخضر، خوفا من التحرش بحضارتهم وافساد مباحجاتهم. وحين تتحقق ضربات الجزاء ويُرْمى الاستبداد في القمامات وتعم القوضى الخلافة (كما يسميها منظرو الامبريالية). تتلظى الشعوب من أفاصها مثل طيور في سماء البرية، وجلة وخائفة، لا تعرف ماذا تفعل، ولا أين توجه وهي التي ضفعت عندما جهاز المناعة وقد يفترس الناس بعضهم البعض، ترى هل يتأح للشعب، بعد ضربات الجزاء، ان تقوى وتجد اجهزتها المناعية وتشم نسمات الحرية، أم أنها تنتظر عصا جديدة تلوح لها في الهواء:

«الإسلام دين ودولة» التي تدافع عنها هذه الجماعات، والتي هي أساس خصوصيتها مع أنظمة الحكم القائمة تتناقض تناقضا صارخا مع ممارسات هذه الجماعات الإسلامية نفسها. فهذه الممارسات عندما بلغت ذروتها وتحققت على أكمل نحو، لم تتجاوز نطاق اغتيال الحاكم (أنور السادات) لأسباب شعائرية شكلية. («مستقبل الأصولية الإسلامية»، مجلة فكر، عدد ٤، القاهرة، ١٩٨٥).

١- التيار السلفي المنفتح، وهو الذي ينادي بربط الدين بالدولة، ولكنه في الوقت نفسه على استعداد للقبول بأيام الدولة الحديثة كالدستور، شريطة أن يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية، كما يقبل بالانتخابات التشريعية كآلية حديثة بدلا من البيعة. ويقبل بمجالس الشعب والبرلمانات الحديثة بدلا من مجالس الشورى المعينة. ومن دعاة هذا التيار جماعة الإخوان المسلمين، والجماعات الإسلامية في تونس والأردن.

٢- التيار الشيعي، وهو الذي ينادي بوصول الدين والدولة على الطريقة الخمينية في إيران. وهم الذين ينادون بولاية الفقيه من غير قريش ومن غير آل البيت. ويضعون دستوراً إسلامياً من خلال الشريعة ويجرون الانتخابات التشريعية، ولكنهم لا يسمحون بقيام معارضة أو أحزاب معارضة. ومن دعاة هذا التيار في لبنان «حزب الله» وحركة أمل.

٣- الاتجاه الديني القومي، وهو الذي ينادي بتطبيق الشريعة الإسلامية وبالتأكيد على أن دين الدولة الإسلام، ولكنه لا يسعى للوحدة الإسلامية بقدر سعيه للوحدة العربية أو الوحدة الإفريقية. ويتخذ الدين سلاحاً ضد الجماعات الإسلامية، ولكبح شهواتها الجامحة للوصول إلى الحكم، ومفاله نظام الحكم في الأردن وليبيا وسوريا ومصر.

إخراج منطقي حاد
ولعلنا نكتشف هنا أن المفكرين الإسلاميين موجودون بإخراج منطقي حاد. وهذا الإخراج متغل في الآتي:

١- فهم إما أن يقوموا بالدعوة لإقامة الدولة الإسلامية على أساس مبادئ خلقية عامة مستقلة عن الظروف الثقافية للبشر. وفي هذه الحالة لا تعتبر الدولة إسلامية لأن المبادئ الخلقية العامة ليست من خصوصيات الإسلام.

٢- وهم إما أن يقوموا بالدعوة لإقامة هذه الدولة على أساس مستمد من الإسلام الثقافي. وفي هذه الحالة يصعب قيام هذه الدولة، لأن مبادئ الإسلام الثقافي من خصوصيات الإسلام الكوني (للناس كافة). وقيام دولة كونية في الوقت الحاضر على أساس من مبادئ الإسلام الكونية يكاد يكون مستحيلاً. وذلك هو المأزق.

مطلوب قضايا أكثر جدية
لقد شغل جدل علاقة الدين بالدولة حيزاً كبيراً من مساحة الفكر العربي. ولقد استطاع سيد قطب، والمودودي، والنسوي، والشعراوي، والسماعي، والجندي، وغيرهم كثير، إشغال الفكر العربي الليبرالي المعاصر وصرفه عن الاهتمام بقضايا أكثر حيوية وأكثر جدية ومصيرية كمشاكل التعليم، والتنمية، والقضاء على الأمية، وتدعيم الأسس الديمقراطية، ومحاربة الخرافات، وحقوق المرأة، وخلاف ذلك. وانغمس الفكر العربي الليبرالي المعاصر تلك في قضايا لا طائل من ورائها، ولم ينته الجدل فيها، ولن ينتهي ما دامت الشهوة السياسية الجامحة في نفوس من يربطون بين الدين والدولة، وينادون بالدين السياسي، «فليست غريبة عن التاريخ هذه الهجة الاحتزالية التي تضع الأخلاق والدين مكان السياسة والمجتمع والاقتصاد، وتحيل اليوم إلى الأمس المصاغ بدوره على صورة نماذج لا حياة فيها، ولا واقع، كما يقول الفكر السوري عزيز العظمة (العلمانية من منظور مختلف، ص ٢٢٢).

أزمة التيار الديني في التركيز على القشور وإهمال اللبّاب

شاكر النابلسي



أنا العشرات من «الفقهاء» كتبوا كتاباً قيمة فيه، وسوف لن يكون لكتابي قيمة تذكر. وبلغ الهذيان في موضع الحجاب كأخر قلعة باقية من قلاع اللغة العربية المتهاوية، أن تدرّست خيرية الحارثي الباحثة السعودية، أن تدرّست كتاب (الحجاب) لابن عثيمين في المدارس السعودية من أساس إصلاح نظام التعليم السعودي لأهمية وظلمة الحجاب، وأنه من الأمور الدينية التي لا يمكن التنازل عنها،



في الربع الأخير من القرن العشرين، ومطلع القرن الحادي والعشرين، انشغل التيار الديني عموماً، في العالم العربي بقضايا ليست أساسية جداً، في حياة الفرد العربي، وانهمك هذا التيار بقضايا لا تستحق منه كل هذا الجهد وهذا الإهمال، وترك القضايا الأساسية كقضايا الحرية والديمقراطية وحقوق المرأة والفساد المالي والإداري جانباً.

فكان موضوع الحجاب على سبيل المثال لا الحصر من القضايا الرئيسية عند هذا التيار. فتحدث في هذا الموضوع مئات الدعاة الدينيين المسيبين. وألفت في موضوع الحجاب عشرات الكتب، خاصة عندما أثّرت مسألة الحجاب في فرنسا في عهد الرئيس السابق شيراك، عام ٢٠٠٦.

مع بيان تاريخ الحجاب في الدول الإسلامية، وكيف كان، وكيف أصبح بفعل «المؤامرة على المرأة المسلمة» كجزء من مشروع استعماري شامل، لتغيير وجه الحياة في البلدان العربية، واقتلاع المجتمع الإسلامي من جذوره.

نواقض الوضوء أكثر أهمية من حدود الحاكم

كان بعض الباحثين من التيار الإسلامي يعتقد، أن شعار فصل الدين عن الدولة شعار أوروبي ويضاعة محلية للغرب، ولا سوق لها في بلدنا ولا حاجة لها فيها. وأن المطالبة من قبل العلمانيين الليبراليين والماركسيين والقوميين بفصل الدين عن الدولة إنما كانت لأسباب كثيرة منها «جسود العلماء على النصوص الجوفاء والاهتمام بنواقض الوضوء أكثر من اهتمامهم بحدود الحاكم، وسيره على الجادة، وانصياعه لأوامر الله. كما كان اهتمامهم بنواقض الوضوء أكثر بكثير من اهتمامهم بمشكل المسلمين الاقتصادية ونظام المال، وأكثر بكثير من اهتمامهم بتربية النشء وفتح آفاق الفكر الإنساني والعلمي أمام الفكر الإسلامي كي يمضي في تقوّه واجتهاده».

الإسلام والتقدم

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين الليبراليين كالبليثاني رضوان السيد أن المسلمين في اليوم، لا يرون أن هناك ديناً ودنياً، بل هناك دنياً أو عالم، يملك الإسلام تصوراً لطريقة العيش فيه، أو الحياة بين جنباته. وأن الإسلام عندما يتحول إلى دولة فإنه يحكم، لكنه دين دعوة يلمح بتصوره أو توجه هذا، أن يشمل العالم. ويقول هؤلاء أن عدم قيام دولة دينية في العصر الحديث لا يعني أن الإسلام يقف في وجه التقدم. وأن غالبية المسلمين لا تزال تعيش شرعتها وأعرافها النابعة منها، وتخطئ مجموعات منها أو تصيب، لكنها لم تفكر يوماً أن سحب الإسلام من دنياها يجعلها تتقدم. («الإسلام المعاصر»، ص ٢١٩).

اعتبره مراجعة في عام ١٩٨١ من خلال كتابه «الدولة في الإسلام»، أن نوعي ومبررات قيام الدولة الإسلامية تتلخص في أسباب تاريخية منها:

١- أن العرب قد عرفوا الدولة والحكومات قبل الإسلام، وعندما جاء الإسلام أمكنهم من ممارسة هذه التجربة بنجاح.

٢- كان الرسول عليه الصلاة والسلام يدرك أن بناء الدولة الإسلامية واستمرارها جزء من مهمته كونه نبياً رسولاً.

٣- أجمع معظم قادة الفرق الدينية على وجوب تنصيب «الإمام» أي قيام الدولة التي ترعى شؤون الإسلام والمسلمين.

٤- إن الإسلام كدين ودنيا لا يعرف الفصل بين الدين والسياسة، بل هو يدفع المسلمين إلى دائرة الاهتمام بالسياسة عملاً بقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم».

لا جديد تحت الشمس

هذه الحقائق التاريخية التي ساقها خالد محمد خالد، كبير لوصل الدين بالدولة، كانت موجودة منذ مئات السنين، وقبل عام ١٩٨١ الذي صدر فيه كتابه «الدولة في الإسلام»، ولم يطرأ عليها أي تغيير. ولكن التيار المفكري العربي - كما يقول المفكر المصري محمد عمارة - بدأ خلال فترة الربع الأخير من القرن العشرين، يتمسك طريقه من خلال النظام الإسلامي، ومن خلال تيار بدأ يرأس الأفران التي كانت ترد أن «الإسلام لم يدع ما يقصر ليقصر وما لله لله. ولم يعزل أمور الدولة والسياسة، ولكنه في الوقت نفسه لم يضع لدولة المسلمين النظم والقوانين والنظريات وإنما اتخذ لنفسه موقفاً وسطاً من كل هذا. فترك الدين والعقل والتجربة وضع النظم والقوانين، وقام الدين بوضع الفلسفة والمثل» (العلمانية ونهضة الحديثة، ص ٢٦٤).

تسييس النصوص المقدسة

يلجأ بعض المفكرين من التيار الإسلامي

الموصل على فترق طرق

ساطع راجي



الموصل شهدت إنتخابات محلية حادة النتائج لا تنفع معها كل الاوهام الإعلامية عن تجاوز الانقسامات فقد جاءت النتائج لتعبر عن الانقسام في أشد حالاته وهو إنقسام على أساس قومي صرف برغم إن كلا من قائمتي الحدياء ونيوى المتأخية تضم أفراداً من مكونات الموصل المختلفة لكن الخطاب السياسي لكلا القائمتين هو خطاب صراع قومي تأسس على عملية إستقطاب كبرى. ومنذ إعلان نتائج الإنتخابات أخذ الوضع الأمني في الموصل يسير نحو مزيد من التدهور، حتى مع الحملة الامنية التي أعقبت إعلان النتائج. برغم حصول قائمة الحدياء على أغلبية المقاعد في مجلس المحافظة الجديد إلا إن ادارة محافظة متنوعة الاصول والمشارب مثل نيوى يتطلب تفاهات سياسية معقدة تسهل عملية الإدارة وتمنع تبادل الادوار في التصعيد وإثارة التوتر، وهو ما يعرفه الساسة في الموصل بشكل جيد لكن هناك

المشهد من دون أن يهتم زعماء المكونات في إنقاذ هذه المدينة من ساعة الصفر الدومية التي تقف مترقبة خلف أبواب الإحتقانات المتراكمة منذ سنوات وهي إحتقانات لن ينجو منها مكون عراقي. يهذب كثير من المحليين الغربيين في تفسير الاهتمام الكبير الذي تحظى به كركوك من النخبة السياسية العراقية الى مخزون النفط الكبير الموجود في كركوك لكن في الموصل كميات لا بأس بها من النفط وهي في كل الاجوال تكتفي لإشغال محافظات أخرى قريبة منها. ليس من الحكمة السياسية (حتى في مستوى المناورات القصيرة النظر) ترك الوضع في الموصل يتفاقم لإنجاز إبتزازات وصفقات لحل أزمتين في زمة من باب الاقتصاد في الانفاق السياسي، فأغفال الموصل أو تأخير الاهتمام بها من قبل النخبة السياسية بمختلف إلتفاتاتها قد يكون جزءاً من محاولة التوصل الى حلول في كركوك، وهو أمر في غاية الخطورة. لنتذكر دائماً إن الصراع في الموصل وكركوك هو ما أحبط تجربة الجمهورية الاولى بعد ثورة ١٩٥٨ وفتحت المجال لقوى التعصب والاستبداد للوصول الى سدة الحكم في العراق، وكل طرف كان يتوقع إنه سيحصل على ما يريد في هاتين المدينتين عبر دعم الجمهورية العراقية الاولى، فهل هناك رغبة بتكرار التجربة؟



إستحقاقات ثقيلة يريد كل طرف تحصيلها من الطرف الأخر برغم إن القرار النهائي في هذه الإستحقاقات بيد زعامات تعمل خارج الموصل، كما إن قرب الإنتخابات البرلمانية سيمنع كل من الطرفين عن تقديم تنازلات كبيرة ذلك إن الشعارات التي أعتمدها الطرفان السياسيان جاءت بنتائج جيدة لكليها بطريقة منعت تشتت الاصوات الذي حصل في محافظات العراق الأخرى. لم تحصل الموصل على الاهتمام السياسي أو الأمني الكافي برغم أنها تقف بجدارة الى جوار كل من كركوك وديالى لتشكل محنة الاستقرار والتعايش في العراق وهذه المناطق بمجموعها هي نقاط ضعف تهدد تماسك الدولة العراقية وأمن العراق بأكمله بسبب تداخلاتها القومية والطائفية والسياسية وهو ما يكرر الأميركيان قوله كلما إستعرضوا عواقب الانسحاب من العراق، وإذا كانت كركوك قد حظيت بالاهتمام الأكبر من قبل الساسة والمؤسسات على السواء فإن الموصل تحديدا تحولت الى حلقة صراع منسية يتم التركيز عليها من وقت لآخر، وبسرعة تزول حالة الاهتمام وتفشل الخطط لتتسرب الشائعات والانتقادات عن الاسباب والمسببين من دون وجود أي مخطط سياسي لتفكيك الأزمة في هذه المحافظة الستراتيجية بالنسبة للعراق. لقد حول الساسة الموصل الى حلقة صراع متكرر وهم يتفنونون بالحفاظ على هذا

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملاً ورقم هاتفه وبلد الإقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الإلكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@yahoo.com